

تداعيات جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في دول شمال افريقيا دراسة حالة للجزائر وتونس

The repercussions of the Corona pandemic on the economic situation in North African countries, a case study of Algeria and Tunisia



د. سببش ليندة

جامعة محمد بوقرة بومرداس ، (الجزائر)

l.sebbache@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2023/02/01

تاريخ القبول للنشر: 2022/11/12

تاريخ الاستلام: 2022/07/27

ملخص: تسعى هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن تأثير جائحة كورونا، على اقتصاد دولتي الجزائر وتونس، من خلال تحليل الوضع الاقتصادي للدولتين قبل و بعد الجائحة، وتبع مسار الإجراءات المتخذة في الدولتين للتعامل مع تداعيات الجائحة على مستوى العمالة والبطالة والفقر والاستهلاك، و قد توصلت هذه الدراسة إلى ان الجائحة قد فاقمت من مستوى الهشاشة الاقتصادية في الدولتين اللتين كانتا حتى قبل الجائحة تعانيان من تدهور اقتصادي، فعلى الرغم من السرعة في التعامل مع الجائحة من خلال الإجراءات المتخذة، إلا أن تأثير الجائحة كان عميقا، كما خلصت الدراسة إلى ضرورة اتباع نموذج اقتصادي يسعى إلى تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الربيع البترولي في الجزائر، والاستثمار في الرأس المال البشري، وإلى أهمية الاستقرار السياسي باعتباره المتغير الأساسي للتخطيط الاقتصادي ونجاحه في تونس، وأيضا أهمية أن تكون الخطة الاقتصادية متوافقة مع إمكانيات الدولة ومحيطها الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الهشاشة الاقتصادية، جائحة كورونا، الجزائر، تونس الإصلاح.

Abstract: Research paper seeks to reveal the impact of the Corona pandemic, on the economies of Algeria and Tunisia, by analyzing the economic situation of the two countries before and after the pandemic, and tracking. The course of actions taken in the two countries to deal with the repercussions of the pandemic at the level of employment, unemployment, poverty and consumption. This study found that the pandemic has exacerbated the level of economic fragility in the two countries that, even before the pandemic, were suffering from economic deterioration, despite the speed in dealing with the pandemic through the measures taken. Nevertheless, the impact of the pandemic was profound, and the study concluded the need to follow an economic model that seeks to diversify sources of income away from oil rents in Algeria. An economic model based on investment in human capital, and the importance of political stability as the main variable For economic planning and its success in Tunisia, as well as the importance of the economic plan being compatible with the capabilities of the state and its social environment.

key words: Economic fragility, Corona pandemic, Algeria, Tunisia reform

1. مقدمة:

تعد جائحة كورونا من الازمات الصحية التي تركت أثارا سلبية على كل دول العالم، في وقت لم يكن يتوقع فيه العالم حدوث مثل هذا النوع من الأزمات بفعل التطور المهول الذي عرفتة البشرية والذي أدى الى تحسين مستوى معيشة الافراد بشكل غير مسبوق منذ خمسينيات القرن الماضي.

فالأثار السلبية لجائحة كورونا قد فاقمت من الأزمات الاقتصادية و الوضع الهش الذي كانت تعيشه بعض الدول على غرار الجزائر و تونس، فالأولى قد تأثر وضعها الاقتصادي بفعل تراجع أسعار البترول مع السداسي الثاني لسنة 2014 حتى سنة 2016 علما أن اقتصادها ريعي و مرتبط بتصدير النفط، ناهيك عن الحراك الشعبي الذي انطلق في فيفري 2019 و الذي أدى الى تنحية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الحكم، بينما الثانية قد تأثر وضعها الاقتصادي مع التحولات التي شهدتها الدولة بعد أحداث ما سمي بالربيع العربي حيث كانت من بين الدول التي عرفت هذه الأحداث التي انعكست سلبا على الجانب السياحي الذي يعد مورد هام للدخل و للاقتصاد في هذه الدولة.

فالوضع الاقتصادي الهش لهاتين الدولتين لم يكن يتحمل المزيد من الضغوطات، خاصة مع النظام الصحي المتردي و الذي ليس له القدرة الكافية أصلا لمواجهة تأثيرات الجائحة على صحة المواطنين، ناهيك عن الاضطرابات الاقتصادية العالمية التي حدثت نتيجة الغلق الكلي، و انخفاض الطلب العالمي و تراجع أسعار البترول و توقف النشاط السياحي، و غيرها من الإجراءات.

لقد حاولت الجزائر و تونس التكيف مع هذه الاضطرابات و اتخاذ عديد الإجراءات الصارمة من أجل التقليل من تبعات الجائحة، غير أن تأثير الجائحة على الوضع الاقتصادي كان ملحوظا و أدى إلى عديد الانعكاسات السلبية على الاستثمار و العمالة و زيادة البطالة و الفقر و الطلب المحلي، بالإضافة الى الأموال الطائلة التي رصدتها الدولتين للتخفيف من هذه التبعات، و لتوفير المستلزمات الصحية اللازمة لمواجهة الفيروس.

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف أثرت جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس؟

للإجابة على هذه الإشكالية فإنه تم طرح الفرضيتين التاليتين:

فاقمت جائحة كورونا من هشاشة الوضع الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس

ان الإجراءات الاقتصادية التي تم تبنيها خلال الجائحة هي إجراءات طارئة لا تستهدف تحسين الوضع الاقتصادي على المدى القريب.

لاختبار الفرضيات المطروحة فإن هذه الورقة البحثية ستعتمد على المقاربة الوصفية التحليلية وعلى الاحصائيات الرسمية المتعلقة بنسبة العمالة والبطالة وبنسبة الناتج المحلي والدخل القومي، وكذا بتقارير المنظمات العالمية الاقتصادية على غرار البنك الدولي، كما سيتم الاعتماد على المنهج المقارن وهذا

بمقارنة تبعات الجائحة في الدولتين و الإجراءات المتبعة لمواجهة الجائحة و نسبة نجاحها ميدانيا، و تأثيرها على الوضع الاجتماعي.

-أهداف الورقة البحثية: تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة تحليل الوضع الاقتصادي في دول شمال افريقيا من خلال حالي دولتي الجزائر وتونس، وكيفية تدعيم لتبعات الجائحة وتأثيرها على الاقتصاد و هذا برصد الوضع الاقتصادي ما قبل الجائحة و خلال الجائحة، و معرفة مدى نجاح هاتين الدولتين في التكيف مع مخلفات الجائحة، و مستوى التحكم في متغيرات الاقتصاد من عمالة و بطالة و استثمار و استهلاك و دخل و غيره.

كما تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على إيجابيات الإجراءات الاحترازية التي أدت بالدولتين الى تجنب الأسوأ و كذا تحليل الجانب السلبي لهذه الإجراءات.

خطة الورقة البحثية:

- الوضع الاقتصادي والسياسي في الجزائر و تونس ما قبل الجائحة
- تأثير الجائحة على الوضع الاقتصادي في الجزائر و تونس
- الآليات الاقتصادية المعتمدة في الدولتين لمواجهة آثار الجائحة على الوضع الاقتصادي

2. الوضع الاقتصادي والسياسي في الجزائر وتونس ما قبل الجائحة

من المهم الحديث عن الوضع الاقتصادي و السياسي للجزائر وتونس قبل الجائحة خاصة و أن الدولتين عرفت أوضاع اقتصادية مضطربة لعدة أسباب، تتعلق بالوضع السياسي و التغييرات التي مست النظام السياسي و أثرت على الوضع الاقتصادي عامة، على الرغم من أن الاقتصاد في كلتا الدولتين يعاني من اختلالات هيكلية حتى قبل هذه التأثيرات.

1.2 الوضع الاقتصادي والسياسي في الجزائر ما قبل الجائحة

تعد الجزائر بلدا نفطيا واسع المساحة و متعدد الموارد غير أنه يعتمد على تصدير المواد النفطية والغاز بدرجة كبيرة جدا، هذا ما جعل اقتصاده وأوضاعه الاجتماعية مرتبطة ارتباط وثيق بهذه المواد، فأي اختلال في السوق النفطي سيؤثر مباشرة على الأوضاع في هذا البلد.

بعد تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم سنة 1999 انتعش سوق النفط كثير و ارتفعت أسعار البترول تدريجيا ما ساعد الدولة على الانفاق الحكومي الضخم و تحسين الأوضاع الاجتماعية، وزيادة الدعم الموجه للمواد واسعة الاستهلاك، كما أن هذه الأوضاع قد حفزت من نمو طبقة تجارية تتكون من عديد رجال الأعمال الذين استفدوا من الميزات التي قدمتها الدولة في المجال الاستثماري، بالإضافة الى تكوين جماعات مصالح مرتبطة بالرئيس و محيطه، غير أنه وابتداء من سنة 2010 عرف السوق النفطي تذبذبا الا أن تأثيراته كانت ضئيلة، لكن انطلاق ما سمي "بأحداث الربيع العربي" أواخر سنة 2010 في تونس ثم في مصر وليبيا وبعدها سوريا كانت لها تداعيات على الوضع في الجزائر، هذه

الثورات التي انطلقت ضد الفساد والاستبداد وغيره جعلت النظام السياسي الجزائري حذرا في التعامل مع عديد القضايا، فقد انطلقت أيضا احتجاجات في الجزائر مطلع سنة 2011، بدأت مع الارتفاع المفاجيء لأسعار مادتي الزيت، أدت إلى حدوث أعمال عنف أسفرت عن ثلاثة قتلى وعديد الجرحى، ما أدى بالحكومة إلى تخفيض الرسوم على أسعار المواد واسع الاستهلاك وبالتالي توقيف الاحتجاجات مخافة أن ينتقل ما حدث في تونس إلى الجزائر، فالاحتجاجات التي انطلقت في تونس قد أدت إلى إسقاط نظام بن علي و خلع هذا الأخير. حتى من ناحية الخطاب السياسي فإن النظام السياسي قد غير من أسلوبه يظهر هذا في خطاب الرئيس بوتفليقة في سنة 2012 بمناسبة ذكرى أحداث ماي 1954 والذي قال فيه أنه حان بالنسبة لجيله التخلي عن مقاليد الحكم.

لكن الوضع بقي كما هو عليه، خاصة بعد تراجع تأثير أحداث الربيع العربي، حيث أن الرئيس بوتفليقة ترشح لولاية رئاسية رابعة سنة 2014، على الرغم من أنه تعرض لجلطة دماغية سنة 2013 وكان من الصعب عليه أن يقوم بحملة انتخابية، فترشح الحكومة آنذاك عبد المالك سلال هو من قدم أوراق ترشيحه، وهو بدوره الذي قام له بحملته الانتخابية، هذه الانتخابات التي أسفرت عن فوز عبد العزيز بوتفليقة بولاية رئاسية رابعة.

لكن سنة 2014 عرفت أسعار النفط انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، من 114.84 دولارا للبرميل في جوان سنة 2014، إلى 28.47 دولارا في جوان سنة 2016 (التاريخ الكامل لصناعة النفط بالعالم، 2019) أثر كثيرا انخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي، حيث ارتفع عجز الميزانية إلى أكثر من الضعف في 2015، مقارنة بسنة 2014، ليبلغ 15,4٪ من إجمالي الناتج الداخلي، ما جعل الدولة تلجأ لصندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز بواقع 53٪ من المدخرات نهاية سنة 2014 (بنك الجزائر، 2018).

استمر الوضع الاقتصادي في التراجع بسبب الانخفاض المستمر لسعر البترول حتى سنة 2018، وهذا أثر على تمويل عديد المشاريع المرتبطة ببرنامج توطيد النمو 2015_2019، الذي توقف بسبب قلة الموارد المالية أين تم تعويض هذا البرنامج ببرنامج آخر يأخذ بعين الاعتبار هذه المستجدات، إضافة الى التقشف في ميزانية التسيير حيث تآكلت موارد صندوق ضبط الإيرادات بشكل كبير جدا نتيجة اللجوء إليه بصفة مستمرة لتغطية عجز الميزانية. (تم تقديم 619 دينار سنة 2016، و 920 مليار دينار سنة 2017، و 1000 مليار دينار سنة 2018) (بنك الجزائر، 2018).

كل هذه الأوضاع أثرت على الوضع الاجتماعي نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، ومع الوضع السياسي الذي تأزم بفعل التعديلات المتوالية للدستور التي سمحت للرئيس بوتفليقة بالترشح لولايات متتالية، ما كان مقبولا في البداية لكن مع مرضه المتفاقم الذي بدأ سنة 2013 والذي جعله غير قادر على مخاطبة الشعب، حيث برز للعلن الغموض الممارس في الحكم خاصة مع الحديث المتزايد عن دور شقيق الرئيس في الحكم بداية من العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة سنة 2015.

وما زاد الوضع تعقيدا اعلان ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة في فيفري 2019 من طرف الأحزاب الموالية له، في ظل التشكيك في قدرته على الحكم ما أدى إلى اندلاع ثورة شعبية سلمية ضد ترشح الرئيس بوتفليقة، والتي أدت إلى استقالته في 2 أفريل 2019، حيث تم تسيير البلاد من طرف رئيس مجلس الأمة "عبد القادر بن صالح" طبقا للدستور الجزائري، وفي ديسمبر 2019 جرت انتخابات رئاسية تم على إثرها انتخاب "عبد المجيد تبون" كرئيس للجزائر حيث تمتد ولايته الرئاسية لمدة خمس سنوات.

2.2 الوضع الاقتصادي والسياسي في تونس ما قبل الجائحة:

تونس هي دولة عربية تقع في شمال افريقيا تعتمد في اقتصادها على القطاع الزراعي والسياحي، والنسيج، فعلى الرغم من تعدد مصادر انتاجها إلا أنها من الدول التي لديها مشاكل اقتصادية عميقة، تفاقمت بعد أحداث ماسمي بالربيع العربي.

فتونس هي الدولة التي انطلقت منها هذه الأحداث سنة 2011 والتي جاءت نتيجة الاستبداد والحكم الفردي للرئيس زين العابدين بن علي و عائلته و المقربين منه، و انتشار الفقر و التفاوت الطبقي الكبير والفساد، حيث خرج الآلاف من التونسيين للشارع في تظاهرات عارمة ضد البطالة والفساد في الحكم وغيره، ولم يستطع النظام كبح المظاهرات التي أدت إلى إسقاط النظام وهرب الرئيس زين العابدين بن علي من البلاد.

عاشت تونس بعدها من فترة انتقالية صعبة تولت فيها حكومة النظام السابق مع حزين معارضين انضموا لها لتسيير المرحلة الانتقالية أين بدأت بوادر الصراع تظهر بين حزب النهضة الإسلامي والتيارات العلمانية، فالكل يريد توجيه الثورة بما فيها بقايا نظام بن علي، وحتى لا يتأزم الوضع أكثر تم الاتفاق على تأسيس مجلس تأسيسي يتولى وضع دستور جديد للبلاد حيث أجريت إنتخاباته في 23 أكتوبر 2011 والتي فازت به حركة النهضة أحزاب الترويكا التي تمثلها، وتم تأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية إلى ما بعد صياغة الدستور. كما تم تأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، هذه الهيئة التي ضمت شخصيات حزبية مستقلة و ممثلين عن المجتمع المدني حيث تكلفت بمراقبة الحكومة وتسيير المرحلة الانتقالية الثانية (الجورشي، 2014).

بقي الوضع غير مستقر وتواصلت الاحتجاجات الاجتماعية بعد قيام جماعات جهادية بإغتيال النائب محمد البراهمي في جويلية سنة 2013 ما أدى إلى الحوار الوطني الذي قاده أربع منظمات أبرزها المركزية النقابية، بين حركة النهضة والمعارضة في أكتوبر 2013، والذي أدى بحركة النهضة إلى ترك الحكم لصالح حكومة تكنوقراط (الجزيرة، 2017). قام المجلس التأسيسي بالمصادقة على الدستور الجديد في بداية 2014، حيث تم تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية أدت إلى فوز الباجي قايد السبسي بالرئاسة، في نظام شبه برلماني يعطي لرئيس الحكومة صلاحيات أوسع.

نتيجة عدم الاستقرار السياسي والفترة الانتقالية تأثر الاقتصاد التونسي بشكل كبير فقد تراجع عدد السياح بسبب مؤشر عدم الأمان المرتفع نتيجة الهجمات الإرهابية الداخلية، كما زادت معدلات

العجز في القطاع العام، لا سيما أثناء الفترة (2015-2018)، كما زاد الدين العام و وصل إلى مستويات مرتفعة.

ينضاف لهذا الضعف الذي تشهده القطاعات الرئيسية في الاقتصاد التونسي، فقد تراجع إنتاج الفوسفات (-50% بين 2010 و 2016) والنفط والغاز (-47% خلال الفترة نفسها) مع تراجع إنتاج الشركات الكبيرة المملوكة للدولة، كما في حالة قطاع الكيماويات (-30%)، في حين ارتفعت الأجور وتضاعفت ربحية الضرائب سبب ضعف الإدارة العامة وضعف مستوى الانضباط وتضاعف الممارسات الزبانية وانتشارها (العربي، 2019).

في سنة 2019 دخلت تونس مرحلة جديدة مع وفاة الرئيس الباجي قايد السبسي في 25 جويلية 2019، حيث ينص دستور تونس في هذه الحالة على تولي رئيس مجلس الشعب مؤقتا الرئاسة لحين تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حيث تولي محمد الناصر إدارة شؤون البلاد حتى موعد تنظيم الانتخابات.

وتم تنظيم انتخابات رئاسية أسفرت عن فوز قيس سعيد بالسلطة، وقيس سعيد ترشح كمستقل بدون أي حزب سياسي أو تمويل كبير فقد وصفت حملته الانتخابية بالبساطة، لكن فوزه كان عريض حيث فاز بنسبة 72,71 بالمئة من الأصوات في الدورة الثانية للانتخابات في 13 أكتوبر 2019 (رئاسة الجمهورية التونسية، 2019).

وفي هذه الفترة استمر الوضع الاقتصادي في التراجع بحيث تفاقم الدين العام وزادت البطالة، ويجدر الإشارة إلى أن تونس كانت قد لجأت لصندوق النقد الدولي الذي وافق لها على برنامج إصلاح اقتصادي سنة 2012، حيث تحصلت تونس قرض بقيمة إجمالي 1.74 مليار دولار يقسم على شرائح، لمدة عامين اثنين. بينما في عام 2016، أعلن صندوق النقد الدولي، عن التوصل لاتفاق مع تونس على برنامج قرض جديد بقيمة 2.88 مليار دولار، يستمر على مدار 4 سنوات (العربية، 2018).

لكن بعد تطبيق هذه الإصلاحات يمكن القول أن الوضع الاقتصادي لم يتغير، بسبب عدم التزام تونس بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية بحذافيرها، إضافة إلى الحكومات المتعاقبة، وعدم قدرتها على إدارة الاقتصاد نتيجة التجاذبات السياسية بين الأطراف المشكلة للنظام التونسي.

3. تأثير الجائحة على الوضع الاقتصادي في الجزائر وتونس

إذا بعد الحديث عن الوضع الاقتصادي و السياسي للدولتين، يمكن القول أن الجائحة قد زادت من حدة تدهور الوضع الاقتصادي، حيث سيتم التفصيل في الأسباب و النتائج.

1.3 تأثير الجائحة على الوضع الاقتصادي في الجزائر: لقد أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد

العالمي بصورة واضحة، أين ازدادت معدلات الفقر والبطالة، و فاقمت من المشاكل الاقتصادية خاصة وأن الجائحة استمرت لحوالي الثلاث سنوات ومازالت.

قبل وصول الفيروس إلى الجزائر ، شهدت الجزائر ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي (1٪ في 2019 مقابل 1.4٪ في 2018) ، وقد تم تبرير هذا الضعف بالتطور السلبي لإنتاج وأسعار الهيدروكربونات ، فضلاً عن ضعف التنوع في قطاع النفط والغاز، كما تم تسجيل تباطؤ في النمو حتى في القطاعات غير الهيدروكربونية حيث انخفض النمو غير النفطي من 3.3٪ في 2018 إلى 2.6٪ في 2019. وسجل تباطؤ في قطاعات البناء والأشغال العامة والإسكان (BTPH). والزراعة و تجارة .

كل هذا قد أثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، ثم جاءت الجائحة التي بدورها قد أدت إلى توقف عديد القطاعات عن العمل حيث قامت بعض الشركات بتخفيض عدد الموظفين بنسبة 17 بالمئة، كما أن فرض الحجر العام أدى إلى شلل تام في قطاع النقل، حيث توقف النقل البري الجماعي في القطاعين العام و الخاص، وبما أن القطاع العام استمر في دفع الأجور فإن القطاع الخاص تأثر بشدة، حيث دخل العمال في بطالة إجبارية بدون أي مدخول ما أثر على مستوى معيشتهم.

كذلك تأثر قطاع الخدمات على غرار المطاعم والمحلات التجارية وأماكن الترفيه والتسلية والتأمين وغيرها، هذا القطاع الذي يعد قطاعا هاما يستوعب عمالة كبيرة، و يتعامل مع عديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومع الخدمات الإنتاجية التي تأتي من القطاع الغير الرسمي، فكل هذا القطاع توقف عن العمل و قام بتوقيف الموظفين ما أثر على رأس مال هذه الشركات التي تضررت بشدة، وأيضا أثر على شرائح واسعة من المجتمع التي تعتمد على هذه الأعمال، وهذا ما أثر على الوضع الاجتماعي بدوره.

أيضا تأثر قطاع البناء كثيرا، فقد توقف العمل به، ما أثر على الفئات العاملة به والتي يمكن القول أنها عمالة مصنفة ضمن القطاع الغير الرسمي ما يعني أنها تعمل بالأجرة اليومية أو الأسبوعية، فهي غير مؤمنة ما جعلها أكثر الفئات تأثرا بالجائحة، فعلى الرغم من أنه لا توجد إحصائيات رسمية حول عدد العاملين بهذا القطاع، إلا أن نسبة التشغيل بها تعد كبيرة. فقد أشارت التقارير أن 24 ألف شركة تعمل في قطاع البناء والأخشاب قد توقفت عن العمل ما أدى إلى تعطل تسليم 45000 وحدة سكنية في سنة 2020 من ضمن برنامج مليون وحدة سكنية لفترة 2020-2024 الذي اطلقتته حكومة الجزائر لمعالجة مشكلة السكن (للنقابات، 2020).

من جهة أخرى تأثر المخزون المالي للدولة التي اضطرت إلى اللجوء إلى العمل عن بعد وإلى التعامل مع الشلل الشبه التام للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فجائحة كورونا أدت إلى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020، فالتقديرات تشير إلى أن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة 5.5% وسط إجراءات إغلاق صارمة لاحتواء كورونا، مع انخفاض متزامن في إنتاج البترول، والنزول بانخفاض الإنتاج إلى ما دون حصة أوبك الخاصة بالجزائر (البنك الدولي، 2020).

ارتفعت نسبة الفقر والفقراء من 24 في المئة خلال 2014 إلى نحو 38 في المئة سنة 2020، مع وجود أكثر من 1400 بلدية فقيرة يعيش سكانها على إعانات صندوق الجماعات المحلية المشترك، بينها 800 بلدية تم تصنيفها ضمن خانة الأكثر فقراً، وتضم 20 مليون مواطن. كما تعتمد 30 ولاية في توفير

احتياجات المواطنين وتسيير شؤونها اليومية على صندوق يتولى تقليص الفوارق الناجمة عن ضعف الموارد (المنشاي، 2020).

تعد هذه الأرقام كبيرة جدا، فعلى الرغم من الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة ومختلف الخدمات على غرار مجانية الصحة والتعليم والدعم للمواد الأكثر استهلاكاً، غير أنها تبقى غير كافية، بسبب الهشاشة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر نتيجة إعتماها الشبه الكلي على تصدير المحروقات التي بدورها انخفض سعرها خلال سنة 2020 بسبب الجائحة التي أدت إلى كساد وتباطؤ في الاقتصاد العالمي نتيجة الغلق الشبه الكلي لمعظم القطاعات حيث أن نسبة الاستهلاك لعدد المنتجات قد قل، إلا ما تعلق بالضروريات والمواد الطبية والشبه الطبية التي انتعش انتاجها وكان الطلب عليها كبيرا جدا ما أدى إلى نفاذها و الطلب المتزايد عليها.

وفي قطاع السياحة بلغت خسائر الفنادق ووكالات السفر 27.3 مليار دينار شهريا ومجموعة الفنادق والسياحة والمعالجة المائية 2.7 مليار دينار شهريا والديوان الوطني للسياحة 87.6 مليون دينار شهريا (الشروق، 2021).

2.3 التداعيات على تونس:

استطاعت تونس أن تخفف من تداعيات جائحة كورونا من الناحية الصحية، مقارنة بعدد الدول، بفعل الإجراءات الطارئة التي اتخذتها، لكن من الناحية الاقتصادية فإن تأثير الوباء كان وخيما، فالقطاعات الرئيسية التي يقوم عليها الاقتصاد التونسي شهدت توقفا على العمل على غرار قطاع السياحة و قطاع الخدمات بفعل الاغلاق التام ما أثر على مداخل الدولة و على العمالة.

فتونس كغيرها من الدول التي شهدت الجائحة، لكن مع وضع اقتصادي متردي و أوضاع إجتماعية سيئة، بحسب الاحصائيات الدولية الرسمية، ففي عام 2020، ظل معدل الفقر المدقع - المحسوب باستخدام خط الفقر الدولي البالغ 1.9 دولار للفرد في اليوم - دون 1% في تونس، ولكن التقديرات أشارت إلى أن معدل الفقر وفقاً للخط البالغ 3.2 دولارات للفرد في اليوم قد ارتفع من 2.9% إلى 3.7%. و من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء والذين يقفون على حافة الفقر من 16.7% إلى 20.1% من إجمالي عدد سكان البلاد البالغ نحو 11.7 مليون نسمة (احصائيات السكان لسنة 2021 حسب البنك الدولي)، كما اتسع عجز الموازنة من 5% في المتوسط خلال العقد الماضي، إلى نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 (البنك الدولي، 2021).

وافق البنك الدولي على دعم الموازنة التونسية بمبلغ 175 مليون دولار، في إطار العملية المستعجلة المتعلقة بسياسات التنمية سياسات التنمية لدعم الصمود والتعافي، من أجل التخفيف من حدة آثار الجائحة ، حيث وتواجه الحكومة صعوبات في الحصول على قروض من مصادر أخرى نظراً إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتجاوزت ديون الشركات المملوكة للدولة الـ 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع الدين العام من 72% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019، إلى نحو 90% حالياً إثر

الجائحة، بينما تشكل تركيبة الديون مصدرا للقلق، حيث إن معظمها مقوم بالعملة الأجنبية (العربية، 2021).

فقد أدى تراجع القطاع السياحي والآثار الناجمة عن إجراءات الإغلاق في البلاد إلى انخفاض النشاط الاقتصادي غير النظامي الذي يستوعب أكثر من 30% من العمالة في تونس. وفي الربع الثاني من العام، شهد قطاع الفنادق والمطاعم انكماشاً قاربت نسبته 77%، بحسب المعهد الوطني للإحصاء. وفي تشرين الأول/أكتوبر، فرضت الحكومة تدابير جديدة شملت حظر التجول ليلاً ومنع الفعاليات العامة، في محاولة منها لمكافحة تفشي الفيروس (هاني، 2020).

وفيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، على سبيل المثال، ستنتقل من نمو يبلغ حوالي 11٪/11 منصوص عليه في قانون المالية 2020، إلى 1.5٪/1.5 لسيناريو الأزمة. من ناحية أخرى، ستعاني الضريبة المباشرة في مكوناتها الضريبي على الشركات من انكماش بنسبة -6٪/6. ومع ذلك، تتأثر التجارة الخارجية أيضاً بحقيقة أن تونس بلد مفتوح وتعتمد على تجارتها مع بقية العالم الصعوبات في الحفاظ على النقل الدولي، سيكون التأثير الكلي على الصادرات والواردات سلبياً. وبالتالي، سيكون التأثير الإجمالي لـ COVID-19 سلبياً على الاقتصاد التونسي لعام 2020، مع انخفاض في النمو بنسبة -4.4٪/4.4. ويمكن تبرير هذا الانخفاض بشكل أساسي بانخفاض الاستثمارات (-4.9٪/4.9) والاستهلاك الخاص (-8٪/8) والصادرات (-8٪/8) (UNDP, 2020). أثرت الجائحة أيضاً على عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة بدرجات متفاوتة، سواءاً العاملة في الاقتصاد الرسمي أو الغير الرسمي، والتي تقوم بتشغيل عديد الموظفين من مختلف الفئات العمرية والعاملة في مجال التجارة والنقل والتخزين و الخدمات و غيرها، بدرجات متفاوتة، وعلى وجه الخصوص الشركات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة. في الواقع، يعاني هؤلاء من انخفاض في المبيعات، وتمديد المواعيد النهائية لدفع الفواتير من قبل العملاء، والتقصير في السداد. ويؤدي ذلك إلى زيادة الهشاشة المالية بسبب انخفاض السيولة لديها وعدم قدرتها على تمويل رأس مالها، وهذا ما جعل العديد من هذه الشركات على حافة الإفلاس (UNDP, 2020).

4. الآليات الاقتصادية المعتمدة في الدولتين لمجابهة أثار الجائحة على الوضع

الاقتصادي

إذا وبعد استعراض التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا و تأثيرها على الوضع الاقتصادي العام، من المهم التطرق أيضاً لمختلف الآليات التي تمس الجانب الاقتصادي و التي تم اتخاذها من أجل التخفيف من حدة هذه التأثيرات على الوضع الاقتصادي.

4-1- الآليات المعتمدة في الجزائر لمجابهة تأثير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي: قامت الجزائر باتخاذ تدابير وإجراءات مستعجلة لمواجهة الجائحة و تطويقها، فقد تم غلق الحدود وفرض الحجر الصحي، واعتماد العمل عن بعد فيما تعلق بالتعليم، كما تم رصد ما قيمته ولقد تم تخصيص أكثر من

5ر65 مليار دينار لمواجهة وباء كورونا، بغرض ضمان احترام التدابير المتخذة لمكافحة انتشار الفيروس، ولإبقاء على الحد الأدنى من الموظفين في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية على غرار شركتي سونلغ از وشركة سونطراك (الجزائرية، 2020).

تقديم تعويضات ل 1049 مؤسسة عمومية بحسب الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة لفائدة 113458 عامل ما يشكل 2% من مجموع مؤسسات قطاع البناء التابعة للصندوق لفترة ثمانية أشهر من الاشتراكات التي دفعها اصحاب عمل المؤسسات المنتسبة للصندوق والتي قدمت اجازات لعمالها اثر تدابير الحجر الصحي المتعلق بفيروس كورونا والذين تقدموا بطلبات للاستفادة من الاعانات المالية التي يقدمها الصندوق لمواجهة تداعيات الجائحة (للنقابات، 2020).

من أهم الآليات التي تم اعتمادها اقتصاديا فيما يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19، كما تضمنت التدابير مواصلة التمويل للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها، وشملت إجراءات بنك الجزائر أيضا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقطوعة من أموالها الخاصة (كيموش، 2020).

من بين الإجراءات التي تم العمل بها أيضا تأجيل الدفع والإعفاء من الالتزامات الضريبية وشبه الضريبية وتعليق أعباء أرباب العمل خلال الفترة المتأثرة مما يساهم في ضمان أجور جميع العمال، وتأجيل دفع الضريبة النهائية والاجتماعية للصناديق الاجتماعية لـ 12 شهرا، وتخصيص إعانة بطالة استثنائية لصالح أي شخص من القطاع الحر أو أجير في شركة متوقفة، وتأجيل دفع مستحقات الامتياز العقاري لسنة 2020 والإعفاء من العقوبات الضريبية التي يتعين دفعها (فواز، 2021).

وشكلت ميزانية الصحة الاستثناء في ميزانية 2021، بعدما ارتفع الاقتطاع السنوي المخصص لها بـ 5% إلى 410 مليارات دينار، بسبب تأثيرات جائحة كورونا، وذلك لتغطية ارتفاع الإنفاق الحكومي على الأدوية والعتاد الصيدلاني.

هذا إضافة إلى ارتفاع كتلة أجور العمال بعد إقرار الحكومة تحفيزات ومنحاً مالية للأطباء وشبه الطبيين والصيدالة العاملين في المستشفيات الحكومية، ما جعل ميزانية الصحة ثالث أكبر ميزانية في الجزائر سنة 2021، بعد الدفاع والداخلية، إذا ما تم احتساب ميزانية دعم خدمات الصحة والاقتطاعات الاستثنائية لشراء اللقاحات والمواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية لمواجهة وباء كورونا.

4-2- الآليات المعتمدة في تونس لمجابهة تأثير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي: كغيرها من الدول أعلنت تونس أنها اتخذت حزمة من الإجراءات لمجابهة تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد، بالموازاة مع الاهتمام بالجانب الاجتماعي. ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فيمايلي (سكاي نيوز عربية، 2020):
- فتح خط تمويل بقيمة 300 مليون دينار كمساعدات لفائدة العمال المحالين على البطالة الفنية.

- تخصيص اعتمادات مالية استثنائية بقيمة 150 مليون دينار لفائدة الفئات الهشة ومحدودي الدخل والفئات ذات الاحتياجات الخاصة.
 - تأجيل خلاص أقساط القروض البنكية لمدة 6 أشهر بالنسبة للذين لا يتجاوز دخلهم الشهري ألف دينار.
 - تأجيل دفع الضرائب لمدة 3 أشهر ابتداء من أول أفريل.
 - تأجيل دفع المساهمة في الضمان الاجتماعي للثلاثية الثانية لمدة 3 أشهر.
 - تأجيل خلاص أقساط الديون البنكية والمؤسسات المالية لمدة 6 أشهر.
 - جدولة الديون الجبائية والجمركية لمدة 7 سنوات.
 - وضع خط ضمان بقيمة 500 مليون دينار لتمكين المؤسسات من قروض جديدة للتصرف والأشغال.
 - التمكين من استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل أقصاه شهر.
- في الجانب الاجتماعي في سنة 2020، استفاد 464 ألف رب أسرة من حاملي بطاقة الرعاية ذات الأسعار المخفضة من مساعدة 200 دينار في أبريل والثاني في شهر مايو لمساعدتهم على مواجهة آثار الأزمة. الوباء، أي ما قرب من 1.856.000، والذي يمثل 15.8٪ من السكان (بناءً على المعدل الوطني البالغ 4 أشخاص لكل أسرة) (MAHJOU, 2021).
- من جهة أخرى، فإن تونس قد استعانت بصندوق النقد الدولي من أجل مساعدتها على مجابهة آثار الجائحة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فكل الإجراءات التي تم ذكرها تم أخذها بعد حصول تونس على قسط جديد من قرض الصندوق، من جملة الـ 1.2 مليار دولار المتبقية من مجموع القرض المقدر بنحو 2.8 مليار دولار، التي ساهمت في تمويل عجز الموازنة وتوفير النفقات اللازمة للأجور والدعم.
- أقرت تونس خطة إصلاح وإنقاذ اقتصادي، تستهدف دعم المؤسسات وتعزيز الاستثمار، والقطاع الخاص من خلال الإجراءات الطارئة، والإجراءات الطويلة الأجل، فمثلا تم تخصيص اعتمادات لدعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمشاريع الهادفة لتحقيق اندماج المرأة الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية"، وأيضا إعادة النظر في ميزانيات البلديات و تكييفها وفق متطلباتها الأساسية، حتى تضمن الرشادة في تسيير الأموال خاصة و أن الوضع الاقتصادي هش و تونس مطالبة بتنفيذ حزمة الإصلاحات التي أقرها صندوق النقد الدولي وفق شروطه (مبادرة الإصلاح العربي، 2020).

5- الخاتمة:

تأسيسا على ما سبق ذكره يمكن القول أن كلا من الدولتين الجزائر و تونس قد تضررتا من تداعيات جائحة كورونا اقتصاديا، حيث تم إثبات صحة الفرضية الأولى التي تقول بأن جائحة كورونا قد فاقمت من الهشاشة الاقتصادية للدولتين، كما عززت من حالة عدم اليقين المتعلقة بالوضع الاقتصادي بحيث كان من الصعب التعامل اقتصاديا مع تأثيرات الجائحة التي كانت فجائية و من الصعب التنبؤ بتداعياتها.

لذلك فهذه الوضعية أدت إلى محاولة أخذ إجراءات طارئة للتعامل مع انعكاسات الجائحة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي و محاولة تطويق تأثيراتها، وكذا انتشارها، لذلك فهذه الإجراءات كانت ظرفية و لم تستهدف محاولة تحسين الوضع الاقتصادي على المدى القريب بل هي إجراءات مرتبطة بالجائحة فقط، لذلك فإن الفرضية الثانية هي فرضية صحيحة، فعند تحليلنا للإجراءات التي تم اعتمادها في الدولتين نجد أنها إجراءات حاولت التخفيف من الآثار السلبية لوباء كورونا، وكذا دعم الجانب الاجتماعي الذي تضرر من الوباء.

لذلك من المهم على الدولتين أن تعيدا النظر في النموذج الاقتصادي المعتمد فالجزائر مطالبة بتنوع مصادر دخلها القومي بعيدا عن سيطرة الموارد البترولية التي قد تسبب لها أزمة اقتصادية خانقة، فالوضع على المدى القريب قد يبدو جيدا بالنظر إلى ارتفاع أسعار البترول بعد انحسار وباء كورونا، لكن على المدى البعيد لا يمكن أن يبقى الاقتصاد مرتبط فقط بتصدير المواد الطاقوية، و نفس الشيء بالنسبة لتونس فالتعامل بالأساليب الإدارية التقليدية و عدم التحسين من مناخ الاستثمار، و عدم التوافق بين أطراف النظام السياسي قد يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار ما قد يقوض أي محاولة للإصلاح الاقتصادي، حتى من ناحية القروض الممنوحة من طرف البنك الدولي فهي تحتاج إلى تخطيط و تطبيق صارم لشروط الصندوق حتى تضمن عدم ذهابها لجدولة ديونها.

6- المراجع:

- البنك الدولي. (2020). *البنك الدولي في الجزائر، متوفر على الرابط: #* . تم الاسترداد من: [albankaldawli.org](https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview)
- اتحاد المصارف العربية. (2018). *دور البنك وصندوق النقد الدوليين في دعم الاقتصادات العربية، متوفر على الرابط: .* تم الاسترداد من <https://uabonline.org/ar/%D8%uabonline.org>
- الاتحاد العربي للنقابات. (2020, majalat.org). *تأثير جائحة كورونا على قطاع البناء والأخشاب في المنطقة العربية .* تم الاسترداد من <https://www.majalat.org/sites/default/files/2021>
- البنك الدولي. (2021, 06 21). *البنك الدولي في تونس، جوان متوفر على الرابط: .* تم الاسترداد من [albankaldawli: https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia](https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia)
- *التاريخ الكامل لصناعة النفط بالعالم.* (2020, 10 20). تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net/ebusiness>
- الجزيرة. (2017, 2 9). *تونس من بورقينية لما بعد الثورة.* تم الاسترداد من: [aljazeera.net: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events)
- الشروق. (2021, 08 16). *كورونا توجه ضربة موجعة لقطاع السياحة في الجزائر، 16/08/2021 متوفر على الرابط: .* تم الاسترداد من [echoroukonline: https://www.echoroukonline.com](https://www.echoroukonline.com)
- العربية. (2021). *كورونا يعمق الأزمة الاقتصادية في تونس.* تم الاسترداد من: [alarabiya.net: https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories](https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories)

- ايمان كيموش. (18, 07, 2020). هذه تعويضات المتضررين من كورونا. تم الاسترداد من: [echoroukonline.com: https://www.echoroukonline.com/%D9%87%D8%B0%D9%87](https://www.echoroukonline.com/%D9%87%D8%B0%D9%87)
- بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي التطور النقدي والاقتصادي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.
- بوقجان وسام واضح فواز. (10, 12, 2021). جائحة كورونا كوفيد 19 وتداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، الصفحات 420-439.
- خالد المنشاوي. (2020). كورونا يزيد الفقر في الجزائر فكم تراجع دخل الفرد في 2020؟. تم الاسترداد من [https://www.independentarabia.com/node](https://www.independentarabia.com/node/independentarabia.com)
- رئاسة الجمهورية التونسية. (13, 10, 2019). قيس سعيد رئيسا. تم الاسترداد من: [carthage.tn: https://www.carthage.tn/?q=ar/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3](https://www.carthage.tn/?q=ar/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3)
- سكاي نيوز عربية. (22, 03, 2020). تونس.. تفاصيل حزمة "دعم المواطن والشركات" لمواجهة كورونا. تم الاسترداد من [skynewsarabia.com: https://www.skynewsarabia.com/business/1330214](https://www.skynewsarabia.com/business/1330214)
- صلاح الدين الجورشي. (2014). ربيع تونس التآرجح بين الأمل و الخوف، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية. مؤسسة الفكر العربي.
- مبادرة الإصلاح العربي. (23, 9, 2019). تحدي تونس المقبل إصلاح الاقتصاد قبل قوات الأوان. تم الاسترداد من [arab-reform.net: https://www.arab-reform.net/ar/publication/6597](https://www.arab-reform.net/ar/publication/6597)
- مبادرة الإصلاح العربي. (21, 08, 2020). الإدارة المحلية في تونس في مواجهة تحدي خطة إنقاذ الاقتصاد للحد من تداعيات جائحة كوفيد-19. تم الاسترداد من [arab-reform.net: https://www.arab-reform.net/ar/publication](https://www.arab-reform.net/ar/publication)
- مبادرة الإصلاح العربي، ، 23 ، متوفرة على الموقع: (23, 9, 2019). اقتصاد سياسي: تحدي تونس المقبل إصلاح الاقتصاد قبل قوات الأوان. تم الاسترداد من [arab-reform.net: https://www.arab-reform.net/ar/publication/6597](https://www.arab-reform.net/ar/publication/6597)
- وسام هاني. (2020). تونس: التقييم المحيّن لتأثير جائحة كورونا على القطاع الاستخراجي وحوكمة الموارد. New York: Natural Resource Governance Institute. تم الاسترداد من: [resourcegovernance.org: https://resourcegovernance.org](https://resourcegovernance.org)
- وكالة الأنباء الجزائرية. (18, 07, 2020). تصريح لوزير المالية عبد الرحمان راوية. تم الاسترداد من: [aps.dz: https://www.aps.dz/ar](https://www.aps.dz/ar)
- MAHJOUR, A. (2021). *Pandémie COVID 19 en Tunisie LES INEGALITES, LES VULNERABILITES A LA PAUVRETE ET AU CHÔMAGE*. Récupéré sur Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux: <http://ftdes.net/rapports/COVID-AZ19.pdf>
- UNDP. (2020, 6 16). *Etude sur l'impact économique du COVID-19 en Tunisie*. Récupéré sur [undp.org: https://www.undp.org/fr/tunisia/publications/etude-sur-limpact-%C3%A9conomique-du-covid-19-en-tunisie](https://www.undp.org/fr/tunisia/publications/etude-sur-limpact-%C3%A9conomique-du-covid-19-en-tunisie)